

ملحق

الرد على شبهة خطيرة للشيخ الألباني بشأن السكوت عن الحكام المرتدin

للشيخ د.أيمن الظواهري

نخبة الفكر

د ١٤٣٥ - ٢٠١٤ م - لـ بـ تـ هـ بـ رـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَهْدِيهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ وَمِنْ
يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَنْفِسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي
تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١﴾ يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَعْفُرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

أما بعد

أيها الإخوة المسلمين : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على كل مسلم عاقل في قلبه بقية من حياة ما نحن عليه من المهاون وسوء الحال، ولا يخفى الفساد العظيم الضارب
بحجوره في بلاد المسلمين والصد عن سبيل الله تعالى، وكل هذا وغيره من مكر الكافرين وكيدهم بنا كما قال تعالى : ﴿ وَلَا
يَرَالُونَ يُعَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا ﴾¹ ، ولقد غرس المستعمر الكافر شتى صنوف الفساد في بلادنا من
تبديل الشريعة والحكم بالقوانين الكافرة إلى إفساد التعليم إلى إشاعة الفجور والفواحش والخمر والربا إلى تربية جيل مرتد من
أبناء المسلمين يرعى غرس المستعمر الكافر بعد رحيله.

ولا شك أن هذه الفئة المرتدة التي نصبت نفسها حامية لغرس الكافرين لا شك أنها أخبث من المستعمر الكافر وذلك لأن
هذه الفئة (هم من جلدتنا ويتكلمون بأسنتنا) ويختفي أمرهم على كثير من العامة، ومن هنا كان (كفر الردة أغلظ
بالإجماع من الكفر الأصلي) هكذا قال ابن تيمية رحمه الله.²

¹ البقرة: 217

² مجمع الفتاوى (478/28).

وقال رحمة الله: (والصديق رضي الله عنه وسائر الصحابة بدؤوا بجهاد المرتدين قبل جهاد أهل الكتاب ، فإن جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد المسلمين ، وأن يدخل فيه من أراد الخروج عنه، وجihad من لم يقاتلنا من المشركين وأهل الكتاب من زيادة إظهار الدين وحفظ رأس المال مقدم على الربح).³

ولا شك أننا -نحن المسلمين- مسؤولون في المقام الأول عن هذا الفساد العظيم وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابُكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي مَا كَسَبَتُ أَيْدِيكُمْ﴾⁴ ، قوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَعْسِكَ﴾⁵ ، ومسؤوليتنا هي تركنا الجهاد الواجب علينا لدفع هذا الفساد، ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَقَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾⁶ ، فطغى الفساد بلا دافع، وضرب الله علينا الذل عقوبة لنا لتركنا الجهاد كما قال صلى الله عليه وسلم (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم)⁷ ولا أمل في تغيير هذا الواقع الأليم إلا بعلاج سببه (وهو ترك الجهاد) فالأمل في التغيير ودفع الفساد هو بالجهاد في سبيل الله تعالى ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعِيرُ مَا يِقَوْمُ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا يِنْفَسِهِمْ﴾⁸.

فلما قامت طائفة من المسلمين تدعوا إلى الجهاد -الذي هو طريق الخلاص- لم تجد أمامها العلو الكافر فقط وإنما -وما زاد البلاء - أنها وجدت الصيف الإسلامي مزقا بين فتن الشهوات وفنن الشبهات إلا من رحم الله تعالى ، فطائفة تصد عن الجهاد وتزعم انه سبب البلاء من هؤلاء المنافقين الذين قال الله سبحانه فيهم: ﴿وَإِنْ تُصِبِّهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ -إلى قوله تعالى - ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَعْسِكَ﴾⁹ ، وطائفة اتخذت من البرikanات الشركية طريقا لتطبيق الشريعة الإسلامية وهؤلاء كشفنا فساد مسلكهم في نشرتنا الخامسة وهم الإخوان المسلمين، وطائفة عكفت على محاربة طواغيت الأموات من القبور والأحجار والأشجار وغضت الطرف عن الطواغيت الأحياء الأشد فتنـة وإفسادا ﴿وَتَوَذُّونَ أَنَّ عَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾¹⁰ ، وطائفة اتبعت شبهة خطيرة للشيخ الألباني تقضي بالسكوت عن هؤلاء الطواغيت، وطائفة

³ مجموع الفتاوى (35/158-195).

⁴ الشورى: 30.

⁵ النساء: 79.

⁶ البقرة: 251.

⁷ رواه أبو داود وصححه الألباني (3462).

⁸ الرعد: 11.

⁹ النساء: 78-79.

¹⁰ الأنفال: 7.

وَنَحْنُ كَمَا نَجَاهَدُ الْكَافِرِينَ بِالسِّيفِ وَالْمَحْدِيدِ ، فَكَذَلِكَ نُكَفِّرُ شَبَهَاتَ هُؤُلَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَنَرَى هَذَا وَاجْبَنَا دِينِنَا مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَمِنْ بَابِ الدِّينِ النَّصِيحَةِ ، وَلَا نَقُولُ كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ (وَيُعَذِّرُ بَعْضُنَا بَعْضًا فِيمَا أَخْتَلَفَنَا فِيهِ) فَإِنْ هَذَا شَعَارُ فَاسِدٍ يَهْدِمُ الدِّينَ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لِهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾¹¹

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحُقُّ لِيَحُكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَنَّهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَعْدًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحُقُّ يَأْذِنُهُ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾¹² ، وَالسُّكُوتُ عَنْ بَيَانِ الْحَقِّ فِي مَوَاضِعِ الْاخْتِلَافِ هُوَ تَأْخِيرٌ لِلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَهُوَ مِنْ كَتْمِ الْعِلْمِ الْمَلْعُونِ صَاحِبُهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكُنُّ مُؤْمِنَوْنَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهَدِّدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يُلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيُلْعَنُهُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَنُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَّا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ¹³.

وَإِيمَانًا بِوُجُوبِ كَشْفِ الشَّبَهَاتِ وَبِبَيَانِ الْحَقِّ عِنْدِ الْاخْتِلَافِ إِعْذَارًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَهْدِي الْمُخْتَلِفِينَ فَيَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا يَتَفَرَّقُوا فَنَحْنُ فِي هَذِهِ النَّشْرَةِ نَرِدُ عَلَى شَبَهَةِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ وَيَتَكَوَّنُ الرَّدُّ مِنْ ثَلَاثَةِ فَصُولٍ :

الْأُولُّ : فِي بَيَانِ كُفْرِ الْحَاكِمِينَ بِغَيْرِ شَرِيعَةِ إِلْسَامٍ وَوُجُوبِ جَهَادِهِمْ

الثَّانِي : فِي الرَّدِّ عَلَى شَبَهَةِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ

الثَّالِثُ : حَاتَّمَةٌ

¹¹ النَّحْل: 64.

¹² الْبَقْرَة: 213.

¹³ الْبَقْرَة: 160-159.

الفصل الأول :

في بيان حكم الكفار الحاكمين بغير شريعة الإسلام ووجوب جهادهم .

أما كونهم مرتدین، فلقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾¹⁴ ، وذلك لأن ما يفعله هؤلاء هو نفس صورة سبب نزول الآية: " وهو تعطيل حكم الشريعة الإلهية واحتراع حكم جديد وجعله تشريعا ملزما للناس ، كما عطل اليهود حكم التوراة بالرجم واحتزروا تشريعا بديلا ، وصورة سبب النزول قطعية الدخول في النص بالإجماع " .¹⁵

وهذا ما أشار إليه إسماعيل القاضي كما نقل ابن حجر (وقال إسماعيل القاضي في أحكام القرآن بعد أن حكى الخلاف في ذلك: ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما فعلوا واحتراز حكمًا يخالف به حكم الله وجعله دينا يُعمل به ، فقد لزمه مثل ما لزمه من الوعيد المذكور حاكما كان أو غيره)¹⁶

قلت : قوله (وجعله دينا ي العمل به) أي جعله نظاما ملزما للناس ، فالدين - في أحد معانيه - يطلق على نظام حياة الناس حقا كان أو باطلا ، لأن الله سمى ما عليه الكفار من الضلال دينا ، فقال تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِي ﴾¹⁷ .

ومن أفتى بكفر هؤلاء الحكام - كفرا بواحاً أكبر - من العلماء المعاصرین:-

العلامة الشنقيطي حيث قال: (ومن هدي القرآن للتي هي أقوم - بيانه أن كل من اتبع تشريعا غير التشريع الذي جاء به سيد ولد آدم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه ، فاتباعه لذلك التشريع المخالف كفر بواحٌ مخرج من الملة الإسلامية)¹⁸.

¹⁴ المائدة: 44.

¹⁵ الإتقان في علوم القرآن للسيوطى (30-28/1).

¹⁶ فتح الباري (120/13).

¹⁷ الكافرون: 6.

وقال الشنقيطي رحمه الله: (وب Kende النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعتها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على على السنة رسنه - صلى الله عليه وسلم -، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم).¹⁹

وقال الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله: (ومثل هذا وشر منه من اخذ من كلام الفرنجية قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله. ولا ينفعه أي اسم تسمى به ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها) اهـ.²⁰

وقال العالمة أحمد شاكر رحمه الله: (أفيجوز - مع هذا - في شرع الله أن يحكم المسلمين في بلادهم بتشريع مقتبس عن تشريعات أوربة الوثنية الملحدة؟ بل بتشريع تدخله الأهواء والأراء الباطلة، يغيرونها ويدللونه كما يشاءون - إلى ان قال - إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس. هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداورة. ولا عذر لأحد من يتنسب للإسلام - كائنا من كان - في العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها).²¹

وقال الشيخ محمود شاكر رحمه الله: (وإن ، فلم يكن سؤالهم عما احتاج به مبتدعة زماننا ، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام ، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام بالاحتكام إلى حكم غير الله في كتابه وعلى لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم -، فهذا الفعل إعراض عن حكم الله ورغبة عن دينه وإثارة لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه وتعالى ، وهذا الكفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه)²²

¹⁸ أصوات البيان (3/439).

¹⁹ أصوات البيان (4/83,84) ويراجع أيضًا: أصوات البيان (7/162,173)،(7/584,590)،(614/7).

²⁰ فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، طبعة أنصار السنة ، هامش ص 396.

²¹ عمدة التفسير 4/173-174.

²² عمدة التفسير 4/157.

وقال الشيخ محمد بن ابراهيم رحمة الله مفتى السعودية السابق في رسالته (تحكيم القوانين) قال : (إن من الكفر الأكبر المستتبين تنزيل القانون للعين منزلة مانزل به الروح الأمين على قلب محمد - صلى الله عليه وسلم - ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين ، في الحكم بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين ، مناقضة ومعاندة لقول الله عز وجل : (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) .

ـ ثم ذكر الشيخ ابن ابراهيم أن الحكم بغير ما انزل الله يكون كفراً أكبر في أحوال ، الخامس منها يصف واقع المسلمين وصفاً دقيقاً، فقالـ: (الخامس : وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ومشافة لله ولرسوله ومضاهاة بالمحاكم الشرعية وإعداداً وإرصاداً وتأصيلاً وتقريراً وتشكيلاً وحكمـاً وإزاماً، ومراجع ومستندات، فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع ومستندات مرجعها كلـه إلى كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فلهذه المحاكم مراجع هي: القانون الملحق من شرائعـ شتـيـ، وقوانينـ كثيرةـ، كالقانونـ الفرنسيـ، والقانونـ الأمريكيـ والقانونـ البريطانيـ، وغيرهاـ منـ القوانينـ، منـ مذاهبـ بعضـ الـبدعـيينـ والمـنتسبـينـ إلىـ الشـريـعةـ وـغـيرـ ذـلـكـ. فـهـذـهـ الـمـحاـكـمـ الـآنـ فيـ كـثـيرـ مـنـ أـمـصـارـ إـسـلـامـ مـهـيـأـ مـكـملـةـ مـفـتوـحةـ الـأـبـوـابـ، وـالـنـاسـ إـلـيـهـ أـسـرـابـ، يـحـكـمـ حـكـامـهـ بـيـنـهـمـ بـمـاـ يـخـالـفـ حـكـمـ السـنـةـ وـالـكـتـابـ، مـنـ أـحـكـامـ ذـلـكـ الـقـانـونـ وـتـلـزـمـهـ بـهـ وـتـقـرـهـ عـلـيـهـ، وـتـحـتـهـ عـلـيـهـمـ. فـأـيـ كـفـرـ فـوـقـ هـذـاـ الـكـفـرـ وـأـيـ منـاقـضـةـ لـلـشـهـادـةـ بـأـنـ مـحـمـدـ رـسـولـ اللهـ بـعـدـ هـذـهـ الـمـنـاقـضـةـ) اـهـ

ونقتصر على هذه النقول إختصاراً

إـذاـ كـفـرـ الـحـاـكـمـ لـسـبـبـ مـنـ الـأـسـبـابـ السـابـقـةـ أوـ غـيرـهـ مـنـ أـسـبـابـ الـرـدـةـ، فـقـدـ سـقطـتـ طـاعـتـهـ وـوـجـبـ خـلـعـهـ، إـنـ كـانـ مـمـتـنـعـاـ بـشـوـكـةـ وـقـوـةـ فـقـدـ وـجـبـ قـتـالـهـ خـلـعـهـ، وـذـلـكـ لـحـدـيـثـ عـبـادـةـ بـنـ الصـامـتـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ قـالـ: (دـعـانـاـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـبـاعـنـاهـ، فـكـانـ فـيـمـاـ اـخـذـ عـلـيـهـ أـنـ بـايـعـنـاـ عـلـىـ السـمـعـ وـالـطـاعـةـ فـيـ مـنـشـطـنـاـ وـمـكـرـهـنـاـ وـعـسـرـنـاـ وـأـثـرـةـ عـلـيـهـ، وـأـنـ لـاـ نـزـاعـ الـأـمـرـ أـهـلـهـ قـالـ: (إـلـاـ اـنـ تـرـواـ كـفـرـاـ بـوـاحـاـ عـنـدـكـمـ مـنـ اللـهـ فـيـهـ بـرهـانـ) مـتـفـقـ عـلـيـهـ .²³²⁴

²³ صحيح البخاري: 7055.

²⁴ صحيح مسلم: 1840.

وفي شرح هذا الحديث قال النووي: (قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتعقد لكافر ، وأنه لو طرأ عليه الكفر انعزل - إلى قوله - فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، ولهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ولغير بدينه)²⁵

²⁶ وقال ابن حجر - إذا كفر الحاكم - وملخصه أنه ينعزل بالكافر إجماعاً فيجب على كل مسلم القيام في ذلك.

ما سبق ترى يا أخي المسلم أن كيفية مواجهة الحكام مقررة بالنص والإجماع وهو وجوب جهادهم، فكيفية مجاهدتهم ليست موضع اجتهاد إذ لا اجتهاد مع النص، وهذا تعلم بطلان مسلك من يرى أن التغيير يكون باتباع الأسلوب الديمقراطي ودخول البرلمانيات للمناداة بتطبيق الشريعة ، فهذا مخالف للواجب بالنص والإجماع فضلاً عن بطلانه شرعاً كما سبق في الكلام عن الديمقراطية في نشرتنا الخامسة .

ونضيف إلى ما ذكره القاضي عياض، أنه إذا عجز المسلمون عن الجهاد فإنه يجب عليهم إعداد القوة وجوباً لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوْهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾²⁷، وقال ابن تيمية رحمه الله: (كما يجب الاستعداد للجهاد بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز، فإن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب)²⁸

هذا وقد جعل الله سبحانه العدة للجهاد فرقانا بين المؤمن والمنافق وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُروجَ لَأَعْدُوا لَهُ عَدَّةً وَلَكِنْ كَرَهَ اللَّهُ أَبْغَاثُهُمْ فَشَيَّطَهُمْ وَقَيَّلَ أَفْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾²⁹.

²⁵ صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الإمارة ج 12 ص 229.

²⁶ فتح الباري (13/123).

²⁷ الأنفال: 60.

²⁸ مجموع الفتاوى (28/259).

²⁹ التوبة: 47.

ونحن نرى أن جهاد هؤلاء الحكام المرتدين فرض عين على كل مسلم من أهل هذه البلاد المحكومة بغير شريعة الإسلام، وذلك لأن هؤلاء الحكام "عدو كافر حل بعقر بلاد المسلمين وهذا من مواضع وجوب الجهاد العيني".³⁰

ونبه على شبهة تطراً للبعض في هذا المقام فنقول: أنه لا فرق بين أن يكون العدو الكافر أجنبياً عن البلد أو من أهلها فارتدى وتسليط عليها، إذ أن علة وجوب قتاله: الكفر، وليس العلة كونه أجنبياً أو وطنياً، فضلاً عن أن الكافر قد صار بكتفه أجنبياً عن المسلمين أهل البلد وذلك لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾³¹، والذين يفرقون بين الكافر الأجنبي والوطني كالذى يفرق بين الخمر المستورد والمحلية، فلا يخفى أن كلاً الخمرتين حرام لأن على التحرير هي الإسکار ثابتة في الخمرتين، وكذلك فإن علة وجوب القتال ثابتة في الكافرين الأجنبي والوطني، بل إن هذا الذي نسميه بالكافر الوطني أغلى من كونه مرتدًا كما قال ابن تيمية رحمه الله: (وكفر الردة أغلى من الكفر الأصلي).³²

ولأن جهاد هؤلاء الحكام المرتدين فرض عين فقد قال ابن حجر: (فيجب على كل مسلم القيام في ذلك)³³

³⁰ المغني والشرح الكبير (10/366).

³¹ هود: 46.

³² مجموع الفتاوى (28/478).

³³ فتح الباري (13/123).

الفصل الثاني

الرد على شبهة الشيخ الألباني

فالعجب يا أخي المسلم - رغم كل هذه الأحكام المبنية على النصوص والإجماع - هو أن يخرج الشيخ الألباني على المسلمين برأي يدعوهم فيه إلى الاستكانة والإسلام لواقعهم وينهاهم عن الجهاد، وقد رد على هذا الرأي الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في رسالته المسماة (العمدة في إعداد العدة للجهاد) ، الطبعة الأولى ص 290_299 وسئل الشيخ عبد القادر : إن شاء الله تعالى ، قال الشيخ عبد القادر :

الرد على شبهة خطيرة للشيخ الألباني :-

ورد في كتاب العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني ط المكتب الإسلامي 1398هـ في ص 47، ورد في المتن (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن حارروا ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم.) أهـ

قال الشيخ الألباني في المامش: (قد ذكر الشارح في ذلك أحاديث كثيرة تراها مخرجة في كتابه ثم قال - أي الشارح - وأما نزوم طاعتهم فإن حارروا فلأنه يترب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم بل في الصبر على جورهم تكثير السيئات فإن الله اسلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهد في الاستغفار والتربية وإصلاح العمل . قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ تُؤْلَى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ، فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير فليتركوا الظلم) اهـ

والشارح المشار إليه في الكلام السابق هو ابن أبي العز الحنفي صاحب كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) وكلامه السابق موجود في الشرح (ط المكتبة الإسلامية 1403هـ ، ص 131) وقد اقتصر الشيخ الألباني كلامه ولم يذكر الشارح لفظ (التربية) وإنما المذكور في موضعها لفظ التوبة ثم علق الألباني على كلام الشارح فقال : وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم

الحكام الذين هم من جلدنا ويتكلمون بألسنتنا وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾³⁴ ، وإلى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرین بقوله : (أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم على أرضكم) وليس طريق الخلاص ما يتوجه بعض الناس ، وهو الثورة بالسلاح على الحكام بواسطة الانقلابات العسكرية، فإنها مع كونها من بدعة العصر الحاضر ، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس ، وكذلك فلابد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها ﴿وَلَيَنْصُرُنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُه﴾³⁵

قلت : وهذا التعليق من الشيخ الألباني فيه مغالطات خطيرة وتلبيس شديد ولا يليق بالشيخ ولا من هو دونه في العلم بكثير .
وبيان ذلك كما يلي :

1- ذكرت في الباب الثالث - في واجبات الطائفة المنصورة - جهاد الحكام المرتدین الذين يحكمون بلدان المسلمين بغير شريعة الإسلام ، وذكرت هنالك فتاوىً احمد شاكر و محمد حامد الفقيه و محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تكفير هؤلاء الحكام ، وما قاله الشيخ أحمد شاكر : (أفيجوز مع هذا في شرع الله أن يحكم المسلمون في بلددهم بتشريع مقتبس عن تشريعات أوروبا الوثنية الملحدة ؟ - إلى قوله - غن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس ، هي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة).

وما قاله الشيخ محمد حامد الفقيه (ومثل هذا وشر منه من اتخذ من كلام الفرنخة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال ، و يقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله ، ولا ينفعه أي اسم تسمى به ، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها) اهـ

³⁴ الرعد: 11.

³⁵ الحج: 40.

وما قاله الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : إن الحكم بغير ما أنزل الله يكون كفراً أكبر في أحوال ، الخامس منها يصف حال كثير من بلاد المسلمين الآن وصفاً دقيقاً - قال - : فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام مهيئة كملة مفتوحة الأبواب ، والناس إليها أسراب إثر أسراب ، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب من أحكام ذلك القانون وتلزمهم به وتقرهم عليه وتحتمه عليهم فأي كفر فوق هذا الكفر ، وأي مناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة)

ويكفيك في هذا يا أخي المسلم أن تعلم أن الحادث في هذه البلاد وهو تنحية حكم الله تعالى واحتزاع تشريع مخالف للحكم بين الناس هو نفس صورة سبب نزول قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وصورة سبب النزول قطعية الدخول في النص بالإجماع ، كما قال السيوطي³⁶ وهذا الأمر وهو كفر النظم الحاكمة بغير ما أنزل الله لا يخفى على الشيخ الألباني كما سيأتي كلامه في تقرير هذا .

2- قلت : فمن المعالطات الخطيرة التي يقع فيها البعض ، تنزيل الأحاديث الواردة في حد أئمة المسلمين على هؤلاء الحكام المرتدين . مثل حديث ابن عباس مرفوعاً (من كره من أمره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شيئاً مات ميتة جاهلية) متفق عليه³⁷ ، وحديث عوف بن مالك الأشجعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (خيار أئمتك الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشار أئمتك الذين تتغضونهم ويغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال : قلنا يا رسول الله أفلأ نناديهم ؟ قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة)³⁹ ، وفي رواية (لا ما صلوا)⁴⁰ وكشف هذا التلبيس من وجهين :

³⁶ انظر: الإتقان في علوم القرآن (30-28/1).

³⁷ صحيح البخاري: 7053.

³⁸ صحيح مسلم: 1849.

³⁹ صحيح مسلم: 1855.

⁴⁰ صحيح مسلم: 1854.

الأول : هذه الأحاديث في حق الإمام المسلم لا الحكم الكافر ولا يستدل بها في حق الحكم المرتدين لأن هؤلاء :

أ-غير مستوفيين لشروط الإمامة (كالعلم الشرعي والعدالة وغيرها)⁴¹

ب- ولم تتعقد لهم بيعة شرعية صحيحة، والبيعة لا تكون إلا إذا كانت على شرط الحكم بالكتاب والسنة، كما روى البخاري أن ابن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان ببأيعه (وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت)⁴².

وقال ابن حجر: (والأصل في مبادئ الإمام أن ببأيعه على أن يعمل بالحق ويقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر)⁴³

أما هؤلاء المرتدين فيقسمون عند توليهم الحكم على العمل بالدستور والقانون الوضعي والديمقراطية والاشراكية وغير ذلك من الكفر .

ج- لا يقومون بواجبات الأئمة وأولها (حفظ الدين على أصوله المستقرة) كما ذكره الماوردي فيما يلزم الإمام⁴⁴ ومنها إقامة الحدود والجهاد في سبيل الله فهؤلاء يحفظون الدين أم يضيئونه ؟

ما سبق ترى يا أخي المسلم أن هؤلاء الحكم لا يدخلون في مسمى (أئمة المسلمين) لا من حيث الشروط ولا البيعة ولا الواجبات، وتري أن تنزيل أحاديث الأئمة عليهم فيه مغالطة خطيرة وتلبيس .

الوجه الثاني : أنه لو افترضنا - جدلاً - تنزيل أحاديث الأئمة عليهم فإن هذه الأحاديث مقيدة بحديث عبادة بن الصامت (وألا ننزع الأمر أهله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إلا أن ترو كفرا بواحًا عندكم من الله فيه برهان) متفق عليه

⁴¹ راجع شروط الإمامة بالأحكام السلطانية للماوردي - ص.6.

⁴² صحيح البخاري: 7272

⁴³ فتح الباري (203/13).

⁴⁴ أنظر: الأحكام السلطانية ص 15 و 16.

⁴⁵ ، فمتي وقع الحاكم في الكفر الصريح كالحكم بغير ما أنزل الله فقد سقطت طاعته وخرج عن حكم الولاية ووجب الخروج عليه كما قال القاضي عياض في شرح حديث عبادة:

(أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتعقد لكافر وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل - إلى قوله - فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن ⁴⁷ أمكنهم ذلك ... الخ)

ما سبق ترى يا أخي المسلم أنه لا مجال للاستدلال بالأحاديث الواردة في أئمة المسلمين في حق هؤلاء الطواغيت المرتددين وترى كذلك خطورة التلبيس الناشئ عن هذا الاستدلال الذي يترب عليه صرف المسلمين عن جihad الطواغيت الواجب عليهم.

3- وقد وقع الشيخ الألباني في هذه المغالطة في تعليقه على العقيدة الطحاوية فكلام الإمام الطحاوي وكلام الشارح ابن أبي العز هو في حق الإمام المسلم إن فسق أو جار، وليس في حق الكافر وهذا واضح في كلام الإمام الطحاوي (ولا نرى الخروج على أئمتنا) أي أئمة المسلمين فأخذ الشيخ الألباني كلامهما وأنزله في حق حكام المسلمين - في زماننا هذا - الذين لا شك في كفر وردة معظمهم، فأحدث بذلك تلبيسا خطيرا.

والشيخ الألباني يكفر الأنظمة التي تحكم المسلمين بغير شريعة الإسلام ومن ذلك قوله : (فقد سمعت كثيرا منهم يخطب بكل حماس وغيره إسلامية محمودة ليقرر أن الحاكمة لله وحده، ويضرب بذلك النظم الحاكمة الكافرة وهذا شيء جميل وإن ⁴⁸ كنا لا نستطيع تغييره) هذا كلام الألباني ، كذلك فإنه سكت عن تعليق الشيخ أحمد شاكر في شرح العقيدة الطحاوية

⁴⁵ صحيح البخاري: 7055

⁴⁶ صحيح مسلم: 1840

⁴⁷ صحيح مسلم بشرح النووي (229/12).

⁴⁸ من كتابه الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ص 96 ، 97

على قول الشارح: (إن الحاكم إن اعتقاد أن الحكم بما انزل الله غير واجب وأنه خير فيه أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر) علق أحمد شاكر على هذا بقوله: (وهذا مثل ما ابتهل بي به الذين درسوا القوانين الأوروبية من رجال ⁴⁹ الأمم الإسلامية ونسائها أيضًا الذين أشربوا في قلوبهم حبها والشغف بها والذب عنها وحكموا بها وأذاعوها .. الخ).

فكيف يقول الشيخ أن طريق الخلاص من هؤلاء الكافرين هو الصبر والتربية؟ مخالفًا بذلك جمهور السلف الذين قرروا أن الصبر يكون على الحاكم المسلم إن فسق أو جار أما إن كفر فيجب الخروج عليه عند القدرة إجماعاً وقد ذكرت في هذه الفقرة كلام القاضي عياض وكلام ابن حجر في هذا. وقد نقلًا للإجماع على وجوب الخروج على الحاكم الكافر ⁵⁰ وما قاله ابن حجر (وملخصه أنه ينزع بالكفر إجماعاً فيجب على كل مسلم القيام في ذلك) ⁵¹ ، فأئم كلام أوضح من هذا؟

وهذا الحكم وهو الصبر على الحاكم المسلم الجائر والخروج على الكافر مستفاد من الجمع بين الأحاديث الواردة في طاعة الأئمة. فالآحاديث الآمرة بالصبر على الأئمة كحديث ابن عباس مرفوعاً (من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية) متفق عليه. وحديث ابن مسعود مرفوعاً (إنما ستكون بعدي أثرة وأمور تنكر ونحوها — قالوا يا رسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم) متفق عليه. ⁵² ومثل ذلك حديث وائل بن حجر وحديث أم سلمة رضي الله عنهم أجمعين.

كل هذه الأحاديث يقيدها حديث عبادة بن الصامت (دعانا رسول الله فباعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا وأثرة علينا ، وأن لا ننزع الأمر أهله ، قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) متفق عليه ، هذا الحديث يقيد أحاديث الصبر ويخصصها، فإذا كفر الحاكم وجبت منازعته والخروج.

⁴⁹ شرح العقيدة الطحاوية ط 1404 هـ ص 323 و 324.

⁵⁰ أنظر: مسلم بشرح النووي (12/229). وفتح الباري (مجلد 7 ص 8 و 13 و 16 و 123).

⁵¹ فتح الباري (12/123).

⁵² صحيح البخاري: 3603.

⁵³ صحيح البخاري: 1843.

وإلى هذا التقييد أشار البخاري رحمه الله بإيراده لأحاديث الصبر كأحاديث ابن عباس وابن مسعود السابقة ثم اتبعها بحديث عبادة في نفس الباب (الباب الثاني من كتاب الفتن في صحيحه). فطريق الخلاص من كفر الحكام هو الخروج عليهم بالسلاح وهذا واجب إجماعاً عند القدرة، وليس طريق الخلاص مجرد التربية، والشيخ الألباني مخوج بالإجماع الذي نقله القاضي عياض وابن حجر وإذا وقع الحاكم في الكفر فلا ينظر إلى مفسدة الخروج عليه، إذ لا مفسدة أعظم من فتنة الكفر، قال تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾⁵⁴.

وقد أجمع العلماء على أن حفظ الدين مقدم على حفظ النفس وغيرها من الضروريات الخمس، وقد سبق قريبا قول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وذلك أن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق كما قال تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ أي أن القتل وإن كان فيه شر وفساد ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه).⁵⁵

4- ما قاله الشيخ في كتابه (الحديث حجة بنفسه ص 97) من أن ضرب الأنظمة الكافرة لا نستطيعه الآن، فإنه عند العجز عن الجهاد يجب تحصيل الاستطاعة لقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعُمُ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ، وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية من أنه عند سقوط الجهاد للعجز يجب إعداد القوة⁵⁶ والقوة هي السلاح وليس التربية لحديث عقبة بن عامر مرفوعا (ألا إن القوة الرمي) رواه مسلم⁵⁷ ، والشيخ الألباني قرر هذا بنفسه حيث ذكر في كلامه بعنوان المستقبل للإسلام الذي نقلته في مسألة العهود ص 142 من هذه الرسالة قال الألباني: (الحديث "ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار" .. إلى قوله - وما لا شك فيه أن تحقيق هذا الانتشار يستلزم أن يعود المسلمون أقوىاء في معنوياً لهم ومادياً لهم وسلامتهم حتى يستطيعوا أن يتغلبوا على قوى الكفر والطغيان)⁵⁸ فعند العجز يجب إعداد القوة لا مجرد التربية.

⁵⁴ البقرة: 217.

⁵⁵ مجموع الفتاوى (355/28).

⁵⁶ أنظر: مجموع الفتاوى (259/28).

⁵⁷ صحيح مسلم: 1917.

⁵⁸ نقلًا عن مقدمة كتاب الحكم الجديرة بالإذاعة - ط دار مرجان.

5- وقول الشيخ الألباني (إن الثورة بالسلاح على الحكام وهم يتوهمه بعض الناس) ليس صحيحاً وليس بوهم، بل هو اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم في حيث عبادة (وَلَا ننزع الأمر أهله ، قال إِلَّا أَن ترُوا كُفُراً بِوَاحِدَةٍ عَنْ دِينِكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بَرهان) متفق عليه.

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿أَقْحُكُمُ الْجَاهِلَةَ بِيَعْوَنَ﴾⁵⁹ (ينكر تعالى على من خرج على حكم الله المشتمل على كل خير ، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله إلى قوله فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله، فلا يُحْكَم سواه في قليل ولا كثير)⁶⁰ اهـ

فكيف يقول أن الخروج بالسلاح على حكام زماننا المرتدین وهم ، وقد نقل القاضي عياض وابن حجر الإجماع على وجوب الخروج على أمثال هؤلاء؟

6- والانقلاب العسكري إنما هو نوع من أنواع الخروج المسلح على الطواغيت وهو واجب – كما سبق – فكيف يسمى الشيخ الواجب الشرعي بدعة؟ وليس الانقلاب العسكري من بدع العصر الحاضر كما يقول، فقد حدث في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بخروج فيروز الديلمي على الأسود العنسي المتبع الكذاب، حتى قتل فيروز ذلك الأسود، وقد ذكرت هذه الحادثة في هذه الفقرة من قبل⁶¹ كما ذكرت في أواخر مسألة العهود والبيعات أمثلة كثيرة للخروج على الحكام – بما يشبه الانقلابات العسكرية – حدثت في القرون الثلاثة المفضلة. فالانقلاب ليس من بدع العصر الحاضر كما يقول الشيخ.

⁵⁹ المائدة: 50.

⁶⁰ تفسير القرآن العظيم (131/1).

⁶¹ نقلًا عن البداية والنهاية (6/307,310).

7- ولم يقل الشيخ إن الخروج المسلح بدعة فقط، بل قال أيضاً إن الخروج المسلح مخالف لنصوص الشريعة الآمرة بتغيير ما بالأنفس ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَيِّرُ مَا بِقُوَّمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ وليس الأمر كما قال فإن الخروج المسلح (الجهاد في سبيل) القيام به داخل ضمن تغيير ما بالأنفس. فإن ما أصاب المسلمين من الذل بسلط الحكم المرتدين عليهم لم يتم إلا بسبب القعود عن الجهاد والركون إلى الدنيا وكراهة الموت. ولا خلاص للMuslimين من هذا الذل إلا بتغيير هذا، أي الجهاد والتحابي عن دار الغور وهذا بالنص كما في حديث ثوبان وابن عمر رضي الله عنهم.

عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يوشك أن تتداعى عليكم الأمم من كل أفق كما تداعى الأكلة على فصعتها) فقلنا : يا رسول الله من قلة منا يومئذ ؟ قال: (أنت يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، تنزع المهابة من

⁶² قلوب عدوكم ويجعل في قلوبكم الوهن) قالوا: وما الوهن؟ قال: (حب الدنيا وكراهة الموت)

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا تباعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم) ⁶³

وكما ترى يا أخي المسلم أن ترك الجهاد هو من أسباب ذل المسلمين وتغيير هذا يكون بالعودة إلى الجهاد. خاصة الواجب العيني منه كجهاد الطواغيت، فالجهاد داخل ضمن تغيير ما بالأنفس ليس مخالفًا كما قال الشيخ الألباني، وتغيير ما بالأنفس لا يكون بالعلم والتربية فقط الذي أسماه الشيخ طريق الخلاص – بل الجهاد أيضاً الذي أنكره الشيخ طريقاً للخلاص .

8- ونحن نتفق مع الشيخ في وجوب تغيير ما بالأنفس ليرفع الله عنا ما نحن فيه من ذلة وهوان، وقد ذكرت هذا في الأصل الخامس من (الأصول الخمسة لتحقيق سنة النصر القدري أو تخلفها في أوائل مسألة الإعداد الإيماني للجهاد) ولكننا نختلف مع الشيخ في أمور منها :-

⁶² رواه احمد وأبو داود وصححه الألباني في صحيح أبي داود: 4297

⁶³ رواه أبو داود بأسناد حسن وصححه الألباني في صحيح أبي داود: 3462

اعتبار الخروج المسلح (الجهاد) خالفاً لغير ما بالأنفس كما سبق أعلاه. وبالتالي قصره تغيير ما بالأنفس على العلم والتربية، وسأفرد لهذين الأمرين العلم والتربية الملحقين الثالث والرابع في نهاية هذا الفصل، وسترى يا أخي في هذه الملاحم أن العلم الشرعي والعدالة ليسا من شروط وجوب الجهاد، وأن الجاهل والفاسق مخاطبان بالجهاد تماماً كالعلم والصالح، وإن الجهاد الواجب المعين لا يؤجل -عند القدرة- لتحصيل ما ليس بشرط لوجوبه، وإذا لم يمكن الجهاد إلا مع أمير فاجر أو عسكر كثيري الفحور فالواجب الجهاد معهم لدفع المفسدة الأعظم مفسدة الكافرين، هذا مذهب أهل السنة والجماعة كما قال ابن

تيمية:

(ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة الغزو مع كل بر وفارج. فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه إذا لم يتفق الغزو إلا مع الأمراء الفجار أو مع عسكر كثيري الفحور، فإنه لا بد من أحد أمرين : إما ترك الغزو معهم ويلزم من ذلك استيلاء الآخرين الذين هم أعظم ضرراً في الدين، وإما الغزو مع الأمير الفاجر ويحصل بذلك دفع الأفجaren وإقامة أكثر شرائع الإسلام وإن لم يمكن إقام جميعها فهذا هو الواجب في هذه الصورة وكل ما أشبهها بل كثير من الغزو الحاصل بعد الخلفاء الراشدين لم يقع إلا على هذا الوجه). اهـ⁶⁴

كذلك فإنه إذا لم يكن جهاد الكافرين إلا مع قوم من المبتدةعة، فالواجب الجهاد معهم، ولا نقول لا نجاهد حتى يتركوا البدع بل نجاهد مع المبتدةعة وندعوهم مع ذلك إلى التزام السنة قال ابن تيمية: (فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا من فيه بدعة مضرها دون مضره ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل).⁶⁵

ولابن حزم كلام شديد في النكير على من ينهى عن جهاد الكفار مع أمير فاسق، قال: (ولا إثم بعد الكفر أعظم من النهي عن جهاد الكفار وأمر بإسلام حريم المسلمين إليهم من أجل فسق رجل مسلم لا يحاسب غيره بفسقه).⁶⁶

⁶⁴ راجع كلامه على التفصيل في مجموع الفتاوى (508,206/28).

⁶⁵ مجموع الفتاوى (212/28).

⁶⁶ المحلى (200/7).

قلت: فنحن نتفق مع الشيخ في أن تسلط الكفار والظلمة علينا إنما هو بمعاصينا لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُ مِنْ سَيِّئَاتٍ فَعِنْ تَفْسِيْكَ ﴾ ، هذه عقوبة قدرية لنا، ولكننا نختلف مع الشيخ في أنه قصر وسيلة دفعهم على السبب القدري بالتوبيه من المعاصي والإذابة إلى الله، واستنكر الشيخ الوسيلة الشرعية لدفع الكفار – كالحكام المرتدین – تلك الوسيلة الشرعية هي الجهد الذي أسماه الشيخ الخروج المسلح.

9- ومن التناقضات في كلام الشيخ الألباني أنه يدعو المسلمين للصبر على حكامهم في نفس الوقت الذي يدعوهم لجهاد الكفار المستعمرین حيث قال: (وأما الكفار المستعمرون فلا طاعة لهم بل يجب الاستعداد التام مادة ومعنى لطردهم وتطهير البلاد من رجسهم)⁶⁷ ، والكافر المستعمر هو الكافر الأجنبي وقد بينت من قبل أنه لا فرق بين أن يكون الكافر المتسلط على المسلمين أجنبياً أو محلياً، إذ إن علة وجوب جهاده قائمة في الحالتين وهي وصف الكفر كما أن الكافر المحلي صار بكافر أجنبياً عن المسلمين لقوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ ، وقد فصلت هذا من قبل.

10- ومن التناقضات أيضاً في كلام الشيخ قوله في نفس الكتاب: (اعلم أن الجهد على قسمين : الأول فرض عين، وهو صد العدو المهاجم لبعض بلاد المسلمين كاليهود الآن الذين احتلوا فلسطين. فالمسلمون جميعاً آثمون حتى يخرجوهم منها)

68

وقد ذكرت من قبل في هذه الفقرة أن الحكام المرتدین هم أيضاً عدو كافر متسلط على بلاد المسلمين وأن جهادهم - لذلك فرض عين - بل إن جهادهم مقدم على جهاد اليهود لسبعين القرب والردة، بل إن اليهود لا يستقر لهم مقام في فلسطين إلا في كنف هؤلاء الحكام الطواغيت المرتدین.

⁶⁷ كتاب العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني - ص48.

⁶⁸ كتاب العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني - ص49.

ثم إن لنا أن نسأل الشيخ سؤالاً: لماذا قال أن طريق الخلاص من ظلم الحكام هو طريق تغيير ما بالأنفس بالعلم والتربيّة، ثم قال إن طريق الخلاص من اليهود هو طريق الجهاد، مع أن كلاً من الحكام المرتدين واليهود هم كفار تسلطوا – قدرًا – على المسلمين بذنوبهم، فلماذا فرق الشيخ بين أسلوبي المواجهة؟

قال عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص في مسيرة لغزو الفرس: (ولا تقولوا إن عدونا شرٌّ منا فلن يسلط علينا فرب قوم سلط عليهم شرٌّ منهم كما سلط على بني إسرائيل لما عملوا بمساحت الله – كفار المحسوس) **فَجَاسُوا بِحَلَالِ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولاً**.

وقد سبقت هذه الوصية من قبل . وفي حديث ثوبان مرفوعاً (وألا سلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستريح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ويسيء بعضهم بعضاً) رواه مسلم.⁶⁹

وهذا نص في أن العدو الكافر لا يتسلط على المسلمين إلا إذا بلغوا من الفساد مبلغاً وهذا أمر قدرى . فهل الواجب – إذا تسلط العدو الكافر على المسلمين – هو الاقتصار على دفع السبب القدرى للعدوان بإصلاح ما بالأنفس أم الواجب هو دفع العدوان بما شرعه الله تعالى من الجهاد ؟ وما لذى اجمع عليه سلف الأمة في هذا المقام : التربية أم وجوب jihad العيني؟

وأيهما اوجب قتاله: المرتد كهؤلاء الحكام أم الكافر الأصلي كاليهود ؟ (راجع فقرة 14).

وأيهما اوجب قتاله: العد الأقرب إلى المسلمين كهؤلاء الحكام أم الأبعد كاليهود ؟ (راجع فقرة 13).

⁶⁹ صحيح مسلم: 2889.

11- وما قاله الشيخ من ضرورة إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها نتق معه في أنه لا بد من الدعوة والتربية لتكوين طائفة تقوم بالجهاد لدفع فتنة الكافرين، أما الدعوة والتربية المطلقة هكذا دون أن نضع الجهاد نصب أعيننا فأرى أنها لن تأتي بنتيجة إذ أن عوامل المدم والإفساد تعمل هي الأخرى وتدعمها وزارات التعليم والإعلام والأوقاف الحكومية وتحميها أجهزة القمع البوليسية، كما أعود فأذكر بأن الاقتصر على التربية كوسيلة للإصلاح فيه حيدة عن الواجب الشرعي وهو الجهاد. وفيه خالفة لهدي النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يسلك مسلم التربية المطلقة هكذا. وإنما دعا حتى تكونت طائفة ذات شوكة جاهد بها الكفار، امثلاً لما أمره به الله تعالى في قوله (وقاتل من أطاعك من عصاك) رواه مسلم عن عياض بن حمار، ولقوله تعالى : ﴿فَقَاتِلُوكُلَّمَنْهُ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرَّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ اللَّهِ أَنْ يُكْفَرَ بِأَسَاسِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُ بِأَسَاسًا وَأَشَدُ تَنْكِيلًا﴾⁷⁰. فجعل سبحانه وتعالى تحريض المؤمنين طريقاً لكف بأس الكافرين ودفع فتنهم بالجهاد وهذه الآية والحديث قبلها نصان واضحان في إفاده المراد.

نعم العلم والتربية حق وجزء من الإعداد للجهاد من أجل تكوين طائفة ذات شوكة قادرة على التمكين لدين الله تعالى في الأرض، ومع ذلك نقول إذا أكتملت القوة المادية لطائفة مجاهدة ولم تكن على المستوى التربوي المرضي فالواجب شرعاً الجهاد معها، عملاً بما استقر عند أهل السنة والجماعة من الغزو مع البر والفاجر.

⁷⁰ النساء: 84

خاتمة

وما يزيد من خطورة هذه الشبهة للشيخ الألباني أنها أصبحت مدرسة قائمة بذاتها لها أتباع يرددونها في كثير من بلدان المسلمين، بل صارت هذه الشبهة حجة لكل قاعد عن الجهاد ولكل راكن إلى الدنيا – ومن هؤلاء الأتباع من يداهن الطواغيت ويساركهم في برماناتهم الشركية.

أي تربية هذا التي لا تبدأ بالكفر بالطاغوت؟ قال تعالى : ﴿فَمَنْ يَكُفِرُ بِالظَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُنْقَى﴾ .⁷¹ نفي قبل الإثبات كما قال في شهادة (لا إله إلا الله)

وأي تربية هذه التي لا تبدأ بالبراءة من الكافرين ، ملة إبراهيم عليه السلام ، وقال تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ؟

وأي تربية هذه التي لا تثمر أمراً معروفاً ونجياً عن منكر ، شرط خيرية هذه الأمة؟ لقد صار للشيخ أتباع مقلدون في هذه الشبهة وغيرها وإن السلفية - مع اعتراضنا على هذه التسمية - لا ينبغي أن تكون مذهبها، فإنما ما أبرزت إلا محاربة التعصب المذهبي، فينبغي أن تكون السلفية منهاجاً قائماً على تحري الدليل واتباعه.

فالسلفية منهج وليس مذهب قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْإِرْرِ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتَلُوْنَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُوْنَ﴾ .⁷²

ولقد قلت - من قبل - وأكرر هنا إن هذه الفتنة فتنة الحكام المرتدین، تفوق فتنة خلق القرآن في خطورها على الأمة، ولا يليق بالشيخ الألباني أن تصدر عنه مغالطات في هذه المسألة. وإنني لأرجوا أن يبين الشيخ بنفسه وجه الحق في هذه الشبهة الخطيرة، ابرأً لذمته وحرضاً على اتباعه ولا ننكر فضله وجهده في خدمة السنة النبوية، ولا تنقص هذه الشبهة من منزلته فلكل جواد كبولة قال تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ⁷³ وسائل الله العلي العظيم أن يختتم لنا وله بصالح الأعمال. آمين.

انتهى كلام الشيخ عبد القادر عبد العزيز من كتابه العمدة في إعداد العدة للجهاد.

⁷¹ البقرة: 156.

⁷² البقرة: 44.

⁷³ النساء: 82.

الفصل الثالث

خاتمة

ما سبق ترى يا أخي المسلم أن هذه الشبهة هي من زلات العلماء فلا يجوز تقليلهم فيها، وقد روى الدارمي في سنته عن زياد بن حيدر قال (قال لي عمر : هل تعرف ما يهدم الإسلام ؟ قال قلت : لا ، قال : يهدمه زلة العالم وجداول المنافق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين) .⁷⁴

وقد أورد أبو عمر بن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم) فصلاً في خطر زلة العالم، ونقله عنه ابن القييم في اعلام المؤقين (173-175/4) ونقله كذلك الشاطي في المواقفات (168-172/4)

ثم قال الشاطي : (إذا ثبت هذا فلا بد من النظر في أمور تبني على هذا الأصل . (منها) أن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليلها، وذلك لأنها موضوعة على المحالفة للشرع، ولذلك عدت زلة، وإنما فلو كانت معتمدة لها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير ولا أن يشنع عليه بما، ولا ينتقص من أحدهما، أو يعتقد فيه الاقدام على المحالفة بحثا ، فإن هذا كله خلاف ما تقضي رتبته في الدين ، وقد تقدم من كلام معاذ بن جبل وغيره ما يرشد إلى هذا المعنى.

(منها) أنه لا يصح اعتمادها خلافاً في المسائل الشرعية، لأنها لم تصدر في الحقيقة عن اجتهاد، ولا هي من مسائل الاجتهاد، وإن حصل من صاحبها اجتهاد فهو لم يصادف فيه محلاً ، فصارت في نسبتها إلى الشرع كأقوال غير المتجهد. وإنما يعد في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة، كانت مما يقوى أو يضعف، وأما إذا صدرت عن مجرد خفاء الدليل أو عدم مصادفته فلا. فلذلك إنه لا يصح أن يعتمد بما في الخلاف، كما لم يعتد السلف الصالح بالخلاف في مسألة ربا الفضل والمتعة ومحاشي النساء وأشباهها من المسائل التي خفيت فيها الأدلة على من خالف فيها) اهـ⁷⁵

⁷⁴ صححه الألباني في مشكاة المصاصيح بتحقيقه (89/1).

⁷⁵ المواقفات للشاطي (170، 172/4).

وقال الماوردي رحمه الله: (وقد قيل في مشور الحكم "رلة العالم كالسفينة تغرق ويغرق معها حلق كثير").⁷⁶

وهذا آخر ما نذكره في نشرتنا هذه ﴿ مَغْنِرَةً إِلَى رَيْكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّهَوَّنَ ﴾⁷⁷ ، ولعل الله تعالى أن ينفع بها المسلمين وأن يؤلف

بين قلوبهم ويجمع صفوفهم لجهاد أعداء الدين من الكفارة واللاحدة والمرتدية، ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا إِلَصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا

تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِيدُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾⁷⁸ .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً.

إصدار جماعة الجهاد

الطبعة الأولى في صفر 1410 هـ سبتمبر 1989

الطبعة الثانية في جمادى الثانية 1412 هـ ، ديسمبر 1991

⁷⁶ أدب الدنيا والدين - ص 46 - ط دار الكتب العلمية 1398.

⁷⁷ الأعراف: 164.

⁷⁸ هود: 88.

نصيحة :

هذه النشرات يا أخي المسلم تحتوي على علم نافع بإذن الله تعالى، فنحن لا نذكر قوله إلا مؤيداً بالأدلة الشرعية والله الفضل والمنة، ونريدك أن تلتزم بهذا المنهج حتى لا يخدعك قطاع الطريق إلى الله باسم الدعوة إلى الله. فاجتهد يا أخي أن تنشر هذه النشرات بين إخوانك ومعارفك وسائر المسلمين عملاً بوصية النبي صلى الله عليه وسلم (**بلغوا عنِّي ولو آية**) رواه البخاري⁷⁹ ، وقال صلى الله عليه وسلم (**أَلَا لَيَلْعَمُ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ**) متفق عليه⁸⁰ ، فتكون قد حزت يا أخي ثواب نشر العلم، وقد قال صلى الله عليه وسلم (**مَنْ دَلَّ عَلَىٰ خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**) رواه مسلم⁸¹ وقال صلى الله عليه وسلم (**لَأَنَّ** يهدي الله بك رجلاً واحداً خيراً لك من حمر النعم) متفق عليه⁸² .⁸³

وجزى الله كل من ساهم في نشر هذه النشرات خيراً كثيراً ، آمين

⁷⁹ صحيح البخاري: 3461.

⁸⁰ صحيح البخاري: 7447.

⁸¹ صحيح مسلم: 1679.

⁸² صحيح مسلم: 1893.

⁸³ صحيح البخاري: 4210.

⁸⁴ صحيح مسلم: 2406.